Salma Abid Mnif

PROFESSEURE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR EN DROIT PRIVÉ

سلمى عبيد المنيف

الأسس التشريعية للمسؤولية المدنية

1. الشريعة العامة :مجلة الالتزامات والعقود
   - ✓ الفصول 82 الى 115
   - ✓ الفصل 554
   - ✓ الفصل 555
   - ✓ الفصل 556

Salma Abid Mnif

2. النصوص الخاصة

- قانون 7 ديسمبر 1992المتعلّق بحماية المستهلك,
- قانون 26 جانفي 1994 المتعلّق بالتعويض عن حوادث الشّغل والأمراض المهنية.
- قانون 15 أوت 2005 المتعلّق بالتّعويض عن الأضرار النّاجمة عن حوادث المرور.
- قانون 19 جوان 2024 المتعلق بحقوق المنتفعين بالخدمة الصحية و المسؤولية الطبية.

3. هل يرتقي الحقّ في التّعويض إلى مرتبة الحقوق الدستوريّة

- لا يوجد أيّ فصل صريح في دستور 2014 وكذلك 2022
- الهيئة الوقتيّة لمراقبة دستوريّة مشاريع القوانين بتاريخ 29 جويلية 2016

"لا يمكن أن يتسبّب أي كان في الإضرار بالغير وإلاّ كان متحمّلا قانونا واجب التّعويض ..."

Salma Abid Mnif

➢ أساس الدسترة

الحرية - الكرامة - المساواة

➢ نتائج الدسترة

- ✓ **يمنع** على المشرّع أن يتبنّى قوانين **تحرم المتضرّر تماما** من حقّه في التّعويض.
- ✓ **يمكن** للمشرّع أن يتبنّى بعض الأنظمة الخاصّة التي تشترط **درجة معيّنة من الخطأ**
- ✓ هذه القيود يجب أن تحترم مبدأ التناسب
- ✓ هل يمكن لنص خاص أن يقيد مبدا التعويض الكامل كلما تم المس من الحرمة الجسدية؟

- يكرّس الفصل 23 كرامة الذات البشرية وحرمة الجسد..
- يُعدّ التعويض الكامل عن الضرر البدني آلية قانونية لحماية هذه القيم الدستورية.
- أيّ انتقاص غير مبرّر من التعويض الكامل في هذه الصورة يمسّ بجوهر الحق.
- كما يُخالف مبدأ التناسب الذي يوجب أن يكون كلّ تقييد لحقّ أساسي ضرورياً ومبرّراً ومتناسبا مع الهدف المشروع المراد تحقيقه

Salma Abid Mnif